عنوان البحث : أَثَرِ التَّضَخُّمِ النَّقْدِيِّ الجَامِحِ فِيْ حُكْمِ فَوَائِدِ الوَدَائِعِ البَنْكِيَّةِ دِرَاسَةٌ فِقْهِيَّةٌ مُقَارَنَةٌ .

المؤلف : د. إسلام عبد العزيز عبد الفتاح الشافعي .

رقم البحث : الثالث (منشور) .

اسم المجلة : المجلة العلميَّة لكلية دار العلوم جامعة الفيوم .

العدد : (2) . **المجلد : (64) .**

تاريخ : يونيو (2023م) .

مُلَخَّصُ الْبَحْثِ :

هذا البحث بعنوان : " أَثَرِ التَّضَخُّمِ النَّقْدِيِّ الجَامِحِ فِيْ حُكْمِ فَوَائِدِ الوَدَائِعِ البَنْكِيَّةِ دِرَاسَةٌ فِقْهِيَّةٌ مُقَارَنَةٌ " ، وقد دفعني للكتابة في هذه الفكرة ما يَمُرُّ به اقتصاد مصرنا الحبيبة من حالةٍ تضخميَّة حادَّة " التضخم النقديّ الجامح " ، وقد استدعى ذلك بَيَانَ أَثَرِ هذا النَّوع من التَّضَخُّمِ في مسألة شائكة ، وهي مسألة : " فوائد الودائع البنكية " ؛ إذ إنَّها مثار جدالٍ حَادٍّ بين أهل العلم والباحثين المعاصرين ، ويَتَجَدَّدُ الحديث عن حكمها في الدوائر العلميَّة ووسائل الإعلام المختلفة ، ففصلت الحديث عن بيان آراء أهل العلم المعاصرين حول حكمها من جهةٍ ، وبيان ما للتضخم النقدي الجامح من أَثَرٍ في الحكم عليها من جهةٍ أخرى ، وتَبَيَّنَ أنَّ أقوى تكييف مُعْتَبَرٍ هو اعتبار الإيداع البنكي قرضًا إنتاجيًّا ، إلا أنَّه في الوقت ذاته لا تُكَيَّفُ الفائدة الناتجة عنه على أنَّها نَفْعٌ مُتَرَتِّبٌ عن هذا القرض ، فهو ليس قَرْضًا جَرَّ نَفْعًا فيَحْرُمُ ، وإنَّما يستقيم اعتبار هذه الفائدة تعويضًا أو حقًّا ناشئًا عن التضخم ؛ إذ إنَّ التضخم النقدي أحد أهم العوامل التي يبنى عليها تحديد أسعار الفائدة ، فتَوَصَّلَ البَحْثُ إلى أنَّه ليس كلُّ مَرْدُوْدٍ زائد عن أصل القرض يُعَدُّ ربًا محرَّمًا ، فشتان شتان بين قرضٍ جرَّ نفعًا ، وقَرْضٍ جلب حقًّا ، فالأول حرام ، والثاني جائز .

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ